The Role Of The Diplomatic Manner At Crises Management
(The Role Of The Political Debate At Syrian Crisis Management)

Dr. Rola Ismail*
Zomoroda Marouf**

(Received 5 / 6 / 2022. Accepted 3 / 7 / 2022)

□ ABSTRACT □

This study aimed to be an initial step to introduce the culture of political debate and the need to learn its principles and adopt it as an important method of the globally used methods to confront crises by gaining consensus and support and it's an effective and smooth method of persuasion. The importance of this study is that political debate has a role at crises management according to the high increasing, diversity of crises, and their large number of negative consequences. Crisis management is considered as a method of dealing with existing conflicts, and an aspect of humanitarian dealing with emergency situations, also studying the role of the political debate method followed by the mission of Syrian Arab Republic to the United Nations to confront the war that was launched against Syria, and help to gain international support and public opinion due to the importance of political debate in containing the international crisis by making the views closer, and clarifying the facts to the international community due to its directness, clarity and transparency away from political escalation.

The descriptive analytical method was relied on in order to narrate and track the facts and events of the course of the political situation in the international arena under the war imposed on Syria at all levels, and to analyze and describe them systematically, in addition to research on the events and backgrounds of the war on Syria, also the historical approach was relied to study the history and methods of the debate, its types and the role that plays to make the work of diplomatic missions successful and to study the experiences of the countries that used debate method.

Keywords: political debate - crisis management - diplomatic mission – Syria.

* **Professor - Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria. www.roula.kazee.ismail@gmail.com**

** **Master Student - Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria. www.zomoroda.marouf@tishreen.edu.sy**

الأسلوب الدبلوماسي في إدارة الأزمات
(دور المناظرة السياسية في إدارة الأزمة السورية أنموذجاً)

الدكتورة رولا اسماعيل*

زمردة معروف**

(تاريخ الإيداع 5 / 6 / 2022. قُبِل للنشر في 3 / 7 / 2022)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة لتكون خطوة أولية للتعريف بثقافة المناظرة السياسية وضرورة تعلم مبادئها، وتبنيها باعتبارها أسلوب مهم من الأساليب المتبعة عالمياً لمواجهة الأزمات من خلال كسب الإجماع، والتأييد، وطريقة فعالّة وسلسة للإقناع، وتعود أهميتها لتناولها دور المناظرة السياسية في إدارة أزمة ما، وذلك نظراً للازدياد الكبير للأزمات في المجتمع الدولي، وتنوعها وكثرة النتائج السلبية المترتبة عن ذلك، وتعتبر إدارة الأزمات وسيلة للتعامل مع الصراعات القائمة، ومظهر من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة، ودراسة دور أسلوب المناظرة السياسية الذي اتبعته بعثة سورية لدى الأمم المتحدة لمواجهة الحرب التي تم شنّها على سورية، والمساعدة في كسب التأييد الدولي، و الرأي العام ذلك لأهمية المناظرة السياسية في احتواء الأزمة الدولية من خلال تقريب وجهات النظر بين الأطراف، وتوضيح الحقائق أمام المجتمع الدولي لتميزها بالمباشرة، والوضوح، والشفافية بعيداً عن التصعيد السياسي.

تمّ الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من أجل سرد، وتتبع وقائع، و أحداث مسار الوضع السياسي في الساحة الدولية في ظل الحرب المفروضة على سورية على كافة الأصعدة، وتحليلها، و وصفها بشكل منهجي، إضافة إلى البحث حول أحداث وخلفيات الحرب على سورية، بالإضافة للمنهج التاريخي لدراسة تاريخ المناظرة، و أساليبها، و أنواعها، و الدور الذي تلعبه في إنجاح عمل البعثات الدبلوماسية، وتجارب الدول التي اتبعتها.

الكلمات المفتاحية: المناظرة السياسية –إدارة الأزمات–البعثة الدبلوماسية–سورية.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
www.roula.kazee.ismail@gmail.com

** طالبة ماجستير – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
www.zomoroda.marouf@tishreen.edu.sy

مقدمة:

أصبح الحديث عن عالم أو مجتمع يخلو من الأزمات أمر شبه مستحيل، حيث يمكن القول أنّ الأزمات أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة، كما يمكن أن تواجه الدول أزمات كبرى سواء داخلية أو خارجية في إطار علاقاتها وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، وتم تداول مصطلح الأزمة الدولية في السياسة الدولية خلال القرن التاسع عشر لتحديد الفترة الانتقالية ما بين السلم والحرب سواء أدت الأزمة إلى نشوب صراع مسلح أو تمت تسويتها بالطرق السلمية، حيث إنّ العلاقات الدولية تكاد تعيش أزمات متلاحقة على النحو الذي يجعل من هذه الأزمات الدولية ظاهرة متكررة وتفرض نفسها على الواقع الدولي وتشكل في الوقت نفسه نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية الطبيعية وبالشكل الذي تضع صناع القرار في موقف يصعب التعامل معه بنجاح (أبو مصطفى، 2015).

تشكّل الأزمة الدولية تهديداً للقيم والمصالح العليا للدول المتفاعلة والداخلة في علاقات متشابكة في المجتمع الدولي، ويأتي الاهتمام بدراسة الأزمات الدولية من منطلق كونها تشكّل خطراً لا يمكن تجاهله على أمن ومصالح وأهداف الدول التي تعد أطراف في الأزمة، ومن هنا تتبلور وجود حاجة ماسّة لمواجهة الأزمة الدولية بطريقة تضمن الحفاظ على المصالح والأهداف، وإدارتها بطريقة علمية رشيدة متكاملة من خلال مجموعة من المبادئ والأساليب أو الآليات كالآلية الدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية والنفسية فضلاً عن الاستراتيجيات العلمية أو السياسية مثل أسلوب المناظرة السياسية الذي سيقوم الباحث بدراسته وتحليله والذي يحتاج إلى حنكة وطريقة فعالة في الإقناع ويحتاج إلى الكثير من الجهود والقدرة على التماس توجهات وقناعات الطرف الآخر، حيث تعتبر المناظرة السياسية من الأساليب الشائعة والمتبعة بشكل ممنهج في كثير من الدول الغربية في المحافل الدولية (خضر، 2015).

المشكلة البحثية:

تنطلق من واقع الحرب على الجمهورية العربية السورية والتي كانت داخل الأراضي السورية ضد الإرهاب والجماعات المتطرفة المسلحة المدعومة من دول الغرب وبعض الدول الأخرى وضد قرارات مؤسسات ومنظمات دولية متحيّزة وتابعة لسياسة أمريكا وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي، وما حملته هذه الحرب من عقوبات وقرارات غير منصفة اتخذها مجلس الأمن بحق الجمهورية العربية السورية وحملات تجييش الرأي العام العالمي ضد الحكومة والشعب السوري التي قادتها أمريكا وإسرائيل وحلفاؤهم في المنطقة، والتي سخّرت أعداد كبيرة من الإرهابيين لإضعاف أمن واستقرار سورية في المنطقة وتسخير جهات إعلامية متآمرة لتشويه الوقائع واقتصاصها وإخفاء الحقائق وقلب الأحداث الجارية. ومن هنا يمكن التعبير عن المشكلة البحثية بالتساؤل الآتي:

ما الدور الذي قامت به بعثة سورية لدى الأمم المتحدة في مواجهة الحرب التي شنتها إسرائيل وأمريكا وحلفاؤهم في المنطقة على سورية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1-ما العلاقة بين أسلوب المناظرات السياسية الذي اتبعته بعثة سورية لدى الأمم المتحدة وكسب التأييد السياسي؟

2-ما دور أسلوب المناظرات السياسية للبعثة السورية في احتواء الأزمة خارجاً؟

3-ما العلاقة بين أسلوب المناظرات السياسية والنجاح في إدارة الأزمات الدولية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي الأهمية من خلال تناولها لدور المناظرة السياسية في إدارة أزمة ما، وذلك نظراً للازدياد الكبير للأزمات في المجتمع الدولي وتنوعها وكثرة النتائج السلبية المترتبة عن ذلك، وتعتبر إدارة الأزمات وسيلة للتعامل مع الصراعات القائمة ومظهر من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة، وبدراسة دور أسلوب المناظرة السياسية الذي اتبعته بعثة سورية لدى الأمم المتحدة لمواجهة الحرب التي تمّ شنّها على سورية والمساعدة في كسب التأييد الدولي والرأي العام وذلك لأهمية المناظرة السياسية في احتواء الأزمة الدولية من خلال تقريب وجهات النظر بين الأطراف وتوضيح الحقائق أمام المجتمع الدولي لتميّزها بالمباشرة والوضوح والشفافية بعيداً عن التصعيد السياسي.

يسعى هذا البحث لتكون خطوة أولية للتعريف بثقافة المناظرة السياسية وضرورة تعلّم مبادئها وتبنيها باعتبارها أسلوب مهم من الأساليب المتبعة عالمياً لمواجهة الأزمات من خلال كسب الإجماع والتأييد وطريقة فعالّة وسلسة للإقناع.

وبناءً على ما تقدّم، تمّ إعداد هذا البحث بهدف تحقيق الأهداف التالية:

1- التعريف بالمناظرة وأنواعها وأساليبها ودورها في مختلف المجالات.

2- دراسة دور المناظرة السياسية في إدارة الأزمات.

3- دراسة فاعلية الدور الذي لعبته بعثة الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة خلال فترة الحرب على سورية وذلك ضمن إطار سعيها المستمر لإيضاح الحقائق أمام المجتمع الدولي.

فرضيات البحث:

1- لا يوجد علاقة بين أسلوب تأثير المناظرات وكسب التأييد السياسي.

2- لا يوجد علاقة بين اختيار أشخاص البعثات الدبلوماسية والتأثير على القرار السياسي.

3- لا يوجد علاقة بين أسلوب المناظرات وبين النجاح في إدارة الأزمات الدولية.

منهجية البحث:

- **المنهج التحليلي – الوصفي:** تم اعتماد هذا المنهج من أجل سرد وتتبّع وقائع وأحداث مسار الوضع السياسي في الساحة الدولية في ظل الحرب المفروضة على سورية على كافة الأصعدة، وتحليلها ووصفها بشكل منهجي، إضافة إلى البحث حول أحداث وخلفيات الحرب على سورية.

- **المنهج التاريخي:** لدراسة تاريخ المناظرة وأساليبها وأنواعها والدور الذي تلعبه في إنجاح عمل البعثات الدبلوماسية وتجارب الدول التي اتبعتها.

حدود البحث:

الإطار الزماني: دور المناظرات السياسية للبعثة الدبلوماسية السورية في المحافل الدولية ضمن إطار إدارة الأزمة التي بدأت في عام 2011 إلى الآن، مع التركيز على الأعوام من 2014-2021.

الإطار المكاني: تتناول الدراسة كحيّز مكاني سورية بشكل خاص، مع البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالمنطقة.

الإطار النظري:

تعد المناظرة ممارسةً فكريةً يقودها العقل البشري ووسيلة لتحليل القضايا والأفكار وهي نشاط ثقافي يمارسه أشخاص، وجماعات، وهيئات، ومجالس مختلفة، وتكمن أهمية المناظرات في أنّها تساعد على صقل مواهب المتعلّم، وتعويده على إتقان فنون الخطابة والمحاجّة الرامية إلى بلورة الرأي في إطار احترام الرأي الآخر ولو كان مخالفاً، فهي تعزز

الثقةَ بالنفس، وتنمّي الشخصية، وتمكّن من تطوير طرق وأساليب الحوار العلمي والمقنع، كما أنها تساعد على تكوين قادةِ المستقبل (العرداوي؛ وآخرون، 2017).

تعرّف المناظرة: بأنّها محاورة تتمّ بين طرفين يسعيان إلى تحقيق الهدف في ميدان من ميادين المعرفة، حيث يواجه كلّ طرف الطرف الآخر بدعوى يدّعيها، ويدّعمه بجملة من الأدلة المناسبة مواجهاً في ذلك اعتراضات الخصم، وهي مواجهة بين طرفين ليبدي كلّ طرف حججه ومبرراته، ويثبت صحة موقفه حول القضية موضوع المناظرة أو النقاش، مفنداً رأي الطرف الآخر ومزاعمه، ومدللًا على تهافت موقف خصمه وضعفه. وفي سياق المناظرات المدرسية تعتبر المناظرة حواراً متحضراً ومهذباً، وبعيداً عن الذاتية والنفعية الشخصية، وتتطلب مقارعة الحجة بالحجة طبقا لما تقتضيه آداب المناظرة.

أنواع المناظرات: تعددت أشكال المناظرة منذ بدء استخدامها حيث واكبت مجالات الحياة كاملة حسب الظروف السائدة آنذاك، فهنالك المناظرات السياسية، والمناظرات الاقتصادية، والمناظرات الإعلامية، والمناظرات البرلمانية والرئاسية، والمناظرات الاستفهامية. (سلامي، 2014)

يرى الباحث أنّ المناظرة جزأ لا يتجزأ من المجتمع وقضاياه و وسيلة رائجة لتحقيق الأهداف والمطالب وكسب الرأي الأخر والدعم في أي قضية مهما كان محتواها، لأنّ المناظرة بالأساس لعبة شيّقة قوتها تكمن في معرفة أرضية الحدث والقضية والآراء الشعبية حولها والمطالب والنوايا لجميع الأطراف ولكن هدفها الأساسي تحقيق الغايات المستهدفة، وسيركّز الباحث على المناظرات السياسية كأحد وأبرز أنواع المناظرات.

المناظرات السياسية: نتيجة لتطور الحياة الاجتماعية وتطّور العلم وقلّة موارد الحياة أصبح الإنسان أكثر جشعاً وطمعاً، لذلك أصبحت الحروب والغزوات الاستعمارية على الدول المجاورة أو الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي جيد وتمتلك موارد يمكن استغلالها، ركيزة أساسية يعتمد عليها للحصول على تلك الموارد، هذا الأمر أدى إلى حدوث الكثير من الأزمات الإنسانيّة ودمار البشرية، خصوصاً خلال الحرب العالمية الثانية، ولتجاوز وتخفيف حدة الحروب والفوضى العالمية أصبحت السياسة المرجع الرئيسي لحل أي نزاع قائم.

كانت المناظرات السياسية الواجهة الرئيسية لحل الأزمات بين الدول والأطراف المتنازعة باعتبارها حسب رأي الباحث هي أسلوب من أساليب القوة الناعمة الحديثة لتفادي اللجوء إلى الأعمال العسكرية أو العنف وتفادي الخسائر الإنسانية والاقتصادية وأصبحت هيئة الأمم المتحدة هي المنبر الرئيسي لاستخدام أسلوب المناظرات لحفظ السلم والأمن الدوليين. (كوين، 2010)

إنّ المناظرة عموماً والمناظرة السياسية خصوصاً، هي فرصة للتعبير وللتفكير وتكريس ثقافة الاختلاف وذلك لقيامها على خطابين متباينين يتبادلان الأدوار الكلامية وينتمي كل منهما إلى أحد الطرفين المتناظرين وينمو النص ويتوالد بفعل تبادل الأدوار الكلامية بين الطرفين حسب قانون الفعل ورد الفعل (العشي، 2005). فالمناظرة مقام يسمح بالتفاعل بين الذوات ويفتح مجال واسع لتبادل الأفكار بمواجهة الحجة بالحجة فيجري إنشاء الخطاب بغرض الخصومة، والمنازعة، ومناقشة الخصوم ويفترض في المتكلّم أن يعرف سياسة البلاغة وأن يعرف كيف يقنع الخصوم بالحجة ويطبقهم بها والمراد من ذلك أن يبلغ مبلغاً عظيماً من التأثير في الناس. (الجمعاوي، 2013)

مند ستينات القرن الماضي، شهدت المناظرة السياسية، أو الرئاسية، حضوراً متنامياً في ساحة التنافس السياسي على السلطة، وأصبحت في الديمقراطيات العريقة أداة حيوية للحسم السياسي في الصراع الانتخابي الذي يجد مؤشراته في

نتائج استطلاعات الرأي قبل نتائج صناديق الاقتراع، وتكمن قوة المناظرة السياسية بالخصوص في كونها وسيلة مثيرة للاهتمام بسبب أنها تحولت إلى "حلبة صراع" بين الشخصيات الممثلة للمشاريع المجتمعية المتنافسة. (دي بونو، 2010)

المناظرة السياسية، رغم حضورها القوي في وسائل الإعلام، هي صناعة سياسية بامتياز، محكومة بأجندة سياسية تتعلّق بالانتخابات، سواء العامة عند اختيار رئيس الدولة، أو داخلية عند اختيار قائد الحزب السياسي وموضوع المناظرة السياسية يدور بشكل رئيسي حول البرامج الانتخابية لطرفي المناظرة، وحول المتنافسين (التجارب، الكفاءة..)، ويدخل هذا النوع من المناظرات ضمن الدعاية الانتخابية، في الدول الديمقراطية يخضع هذا النوع من المناظرات في تدبيرها لآليات ديمقراطية، تجعل دور وسائل الإعلام ينحصر في الترويج الإعلامي لها فقط، وتتولى التنظيم والإدارة هيئة يمثل فيها طرفا المناظرة، وتحرص على توفير شروط الحياد في تدبيرها في مختلف مستوياتها ومراحلها، وفي هذا النوع من المناظرات، وبحكم هدفها الدعائي والانتخابي، فإنّ المتناظرين يحرصان أشد الحرص على الظهور أمام الجمهور بصورة إيجابية مؤثرة، سواء على مستوى الهندام وتنسيق الحركات وطريقة الحديث، أو على مستوى المعلومات ومنطق الحوار وقوة الحجة. كما يحرص هؤلاء على احترام قواعد الحوار وآدابه، وخاصة عدم اللجوء إلى العنف سواء اللفظي منه أو المادي (بن كثير، 2005).

بناءً على ما تقدَّم يرى الباحث أنَّ المناظرة ليست مجرد نقاش عقيم أو جدل غير مجدٍ بل هي أسلوب محاجّة له بنية معينة يجب التقيد بها والالتزام بقواعدها، كما أنَّ لها ضوابط محددة تحكم طريقتها وجريانها، إضافةً إلى القواعد الصارمة التي تضبط سلوك المتناظرين خلالَ عملية التناظر وتحكمه، بالإضافة إلى أنَّ المتناظر أحيانًا قد يجد نفسه في موقف يقدّم فيه حججاً تتناقض مع مبادئه، أو تتعارض مع معتقداته، أو تألف ما هو مؤمن به، وقد يكون أيضاً في موقف المدافع عن أمور لا يقتنع بها البتة.

أساليب المناظرات:

1-من حيث طريقة تنفيذ المناظرات: تنقسم إلى مناظرات مباشرة ومتزامنة، ومناظرات غير مباشرة أو غير متزامنة، وتستلزم الأخيرة بالضرورة زمناً أطول من النوع الأول.

2-من حيث وسائل تقديم المناظرات: حيث يمكن تقديم تلك المناظرات عبر موقع مخصصة لها وذلك من خلال فنيّات خاصة تساعد على التفاعل والتواصل، كما يمكن تقديمها من خلال الشبكات الاجتماعية المتعددة المتاحة عبر الويب.

3-من حيث مدى المشاركة في المناظرات: يمكن إتاحة الفرصة فقط لعدد محدد من المستخدمين بالمشاركة في تلك المناظرات وفقاً لتقسيمهم إلى فريقين (مؤيدين – معارضين)، كما يمكن أن تكون المشاركة مفتوحة لمن يرغب أيضاً.

4-من حيث عالمية أو محلية المناظرات: قد تكون المناظرات لمجموعة في مجتمع معين، وقد تكون في عدة دول، وقد تكون مفتوحة لجميع الدول للمشاركة فيها.

5-من حيث الوسائط المستخدمة في المناظرات: يمكن استخدام النصوص فقط في تقديم المناظرات، كما يمكن استخدام الصور والصوت، والفيديو أيضاً، وذلك وفقاً للتنظيمات المحددة مسبقاً للمناظرة.

6-من حيث الأجهزة والتطبيقات والتكنولوجيات المستخدمة في المناظرات: يمكن أن تستخدم الأجهزة والتطبيقات الخاصة بالمناظرات عبر الشبكات المحلية، أو عبر الويب من الحاسوب، أو من خلال الأجهزة والوسائل النقالة.

7-من حيث تقديم الدعم أو المساعدة في المناظرات: يمكن السماح بتقديم الدعم والمساعدات التكنولوجية للمتناظرين أثناء المناظرة، كما يمكن أيضاً اشتراط عدم تقديم ذلك الدعم.

8-من حيث توظيف التكنولوجيات الذكية والافتراضية في المناظرات: تعتمد بعض المواقع الخاصة بالتدريب على المناظرات الافتراضية على تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي، بينما تعتمد معظم المواقع والشبكات الاجتماعية على ذكاء وتفكير المستخدمين أو القائمين بالمناظرة فقط (البريزات ، 2019).

إدارة بالأزمات:

تعني إدارة الأزمة التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية، بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية، وهي أيضا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها لمصلحة الدولة. وبالتالي فإنّ إدارة الأزمة وتوجيهها تعني معالجتها على نحو يمكّن من تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المنشودة والنتائج الجيدة، ومن بين التعريفات التي قدمت لمفهوم إدارة الأزمة أنّها نظام يُستخدم للتعامل مع الأزمة، من أجل تجنّب وقوعها، والتخطيط للحالات التي يصعب تجنّبها، بهدف التحكّم في النتائج، "والحد من الآثار السلبية"، وبالتالي فلابد أن تشتمل على خطوات لتقليل مخاطر حدوث الأزمة، وتختلف إدارة الأزمة بالمعاني السابقة عن مفهوم "الإدارة بالأزمة والذي يعبّر عن "آلية تقوم على خلق الأزمة وإثارتها والإعداد المسبق لها والتخطيط المبكر لوقوعها بهدف تحقيق مصالح محددة"، وهي قدرة لا تتوفر إلا لعدد محدود من الدول والمنظمات التي تمتلك من القوة والوسائل ما يمكنّها من خلق الأزمة وإدارتها بما يحقق أهدافها (البحيري، 2008).

المناظرة كأداة رئيسية للدبلوماسية:

يعدّ أسلوب المناظرة في منهج الدبلوماسية الأداة الرئيسية الفاعلة لحل الأزمات، أما بقية الآليات فهي في الحقيقة عوامل ضغط مصاحبة لمراحل استخدام دبلوماسية ومساعدة لإنجاحها، وتأثرت الدبلوماسية كغيرها من العلوم والفنون الأخرى بالتطورات السياسية والتكنولوجيا المعاصرة، وانعكس تطور وسائل الاتصال والتوسع في العلاقات التجارية والثقافية والاعتماد المتبادل بين الشعوب على الدبلوماسية وأدى ذلك إلى تعدد مفاهيمها ومهامها وكذلك أساليبها وظهور دبلوماسية القمة ودبلوماسية المؤتمرات والدبلوماسية الشعبية (حسين، 2017).

والهدف الرئيسي من الدبلوماسية مهما اختلفت أشكالها هو الاتصال وتبادل وجهات النظر إلا أنّه ينبغي الإشارة إلى عنصر مهم وهو نجاح منهج الدبلوماسية واستخدام أداة المناظرة في مجال العلاقات الدولية والحفاظ على المصالح العليا للدولة عن طريق التفاوض والتفاهم بأنّه لا يتم بالصور المناسبة دون مساندة حقيقية من قوى الدولة الأخرى أما العمل الدبلوماسي في مجال إدارة الأزمات متنوع وأساليبه متعددة.

استراتيجية عمل البعثة الدبلوماسية السورية في إدارة الازمات وتفعيل أسلوب المناظرة السياسية لحل النزاعات:

لقد تمّ خلق توازن في المحافل الدولية لاسيما مجلس الأمن من خلال الدور الفاعل للدول الصديقة وعلى رأسها روسيا والصين التي عملت على إحباط جميع محاولات الدول الغربية باستخدام مجلس الأمن منصة لإصدار قرارات لضرب سورية والعدوان عليها، وقد أثمر التعاون والتنسيق السوري مع الأصدقاء إيران وروسيا في تحقيق إنجازات استراتيجية كبيرة في دحر الإرهاب وإفشال المخطط الإرهابي العدواني ضد سورية والمنطقة بكاملها.

كما حققت سورية الكثير من الإنجازات التي تعجز عنها دول أقوى منها، حيث كان دور البعثة الدبلوماسية السورية لدى الأمم المتحدة حساس وفعال في مجلس الأمن والاجتماعات الدولية وذلك لأن منذ بداية الحرب على سورية ولغاية 2017 قامت بتوضيح وإثبات وجود "إرهاب مسلح" في سورية حينها كان الغرب يصرّون على أنه "معارضة معتدلة"،

لكن بعد 7 سنوات من الإنكار المطلق اعترفوا بوجود الإرهاب وأقرّوا بالإجماع على أنه يوجد إرهاب مسلح في سورية وهذا انتصار دبلوماسي لسورية.

وإنّ البعثة الدبلوماسية السورية دعت والى الآن المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن للقيام بدوره في تنسيق وقيادة التعاون لمكافحة الإرهاب والفكر الأيديولوجي المتطرف لأن الحرب على الإرهاب ليست عسكرية فقط بل حرب فكرية وثقافية وإنسانية وإعلامية.

كما طالبت البعثة السورية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، لاسيما في مجال الحد من قدرة التنظيمات الإرهابية والعناصر المنضوية تحت لوائها على التنقل، والحصول على التمويل، والسلاح، واستخدام تقنيات الاتصال، والمنابر لنشر الفكر الإرهابي المدمر، واستخدام الإرهاب كوسيلة للضغط السياسي والعسكري لتحقيق أهداف وأجندات خاصة.

وقد أوضح الجعفري في لقاء تلفزيوني على قناة الميادين عقب الانتخابات السورية بعد 10 سنوات من الحرب على سورية تم اعتماد 11 قراراً لمكافحة الإرهاب حيث عملت البعثة الدبلوماسية السورية بكافة أعضائها على إجبار الغرب أمام الساحة الدولية على الاعتراف بوجود الإرهاب المسلح في سورية والعمل على محاربته حيث أقرّوا بوجود داعش وجبهة النصرة والعديد من الفصائل المسلحة المتطرفة في سورية، و اعتمدت البعثة في تحقيق ذلك على حنكتها السياسية والحجج والدلائل الدامغة والحوار المنطقي".

بناءً على ذلك قام الغرب بأخذ إجراءات صارمة وتم إدراج داعش في قائمة الإرهاب ككيان إرهابي خطير وهذا نصر دبلوماسي أيضاً.

يستخلص الباحث مما سبق أنّ الأسلوب الذي اتبعته بعثة سورية لدى الأمم المتحدة بقيادة الدكتور بشار الجعفري مناظرة سياسية دبلوماسية بحتة، حيث أنها لم تكن أساليبها دفاعية مستكينة بل كانت هجومية محقّة ذات دوافع ودلائل صائبة تدحض كلّ الافتراءات والأكاذيب و الفبركات الغربية رغم حجم التآمر الخارجي الاستعماري وتآمر الأجندة الخارجية وتدخلها بشؤون سورية الداخلية والخارجية.

غالباً ما كان أسلوب البعثة المعتمد هو أسلوب التساوم الإكراهي (دبلوماسية القوة) مختلطة مع أسلوب الحل العسكري ولكن بشكل مغاير لأنّه في بعض الأحيان تضطر الحكومة السورية الى القيام بعدة أعمال عسكرية لاسترجاع المناطق من يد الإرهاب لكي تكون ورقة رابحة بيد البعثة الدبلوماسية لمواجهة داعمي الإرهاب في اجتماعات الأمم المتحدة.

وكان الهدف الدائم من البعثة اعتماد مبدأ دبلوماسية القوة وذلك بالضغط على الأطراف المعادية أو إكراهه على تقديم تنازلات دون نزال لذلك يجب إبقاء المناورة باستخدام هذا الأسلوب داخل حدود معقولة ومحسوبة وإلاّ امتدّ أثره العكسي على الخصم نفسه وأصبح متمسكاً بموقفه مهما ساءت الأمور بحيث تصبح المخاطرة بتصعيد الموقف عنصر ضغط على طرفي الأزمة على حد سواء.

ونقلت البعثة الدبلوماسية السورية في العديد من الرسائل الرسمية الموجهة إلى الأمين العام ورؤساء مجلس الأمن معلومات وإحصاءات دقيقة حول الأضرار التي لحقت بالمدنيين السوريين والبنى التحتية ، والمنشآت الاقتصادية والخدمية ، والتعليمية ، وآبار ومصافي النفط، وحقول الغاز جرّاء الأعمال الإجرامية للجماعات الإرهابية المسلحة ، حيث بلغت قيمة الخسائر في قطاعات البنى التحتية فقط وكتقديرات أولية أكثر من 120 مليار دولار أمريكي بينما بلغت من جرّاء العمليات الجوية التي ينفذها ما يسمّى التحالف الدولي والتي تستهدف مقدرات سورية وبناها التحتية تحت ذريعة مكافحة الارهاب أكثر من 4 مليار دولار أمريكي ، ويعتبر التدخل العسكري غير الشرعي لما يسمّى

"التحالف الدولي في سورية" يندرج في سياق نفس السياسة الممنهجة لاستهداف البنى التحتية السورية ويستند إلى تشويه أحكام الميثاق والتلاعب بالقانون الدولي، ولذلك فإنّ محاولة بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبرير تدخلها العسكري في سورية بذريعة مكافحة ما يدعى بالدولة الإسلامية بالعراق والشام (داعش) استناداً للمادة 51 من الميثاق ودون التنسيق مع الحكومة السورية إنمّا يمثّل خرقاً للميثاق وانتهاكاً للسيادة السورية.

وتدعو سورية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحميل حكومات الدول الداعمة للإرهاب المسؤوليات السياسية والقانونية والأخلاقية عن الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري والبنى التحتية في سورية، وإلزامها بالكف عن انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبالتعويض عن التدمير المتعمّد للمنشآت والبنى التحتية السورية، ومن دون تحقيق ذلك فإنّ قرارات مجلس الأمن سوف تكون رسالة خاطئة.

الأزمة الاقتصادية الإنسانية السورية ومواجهة العقوبات من خلال منبر الأمم المتحدة:

كما قلنا سابقاً عن الأزمة السورية سياسياً على الصعيد الدولي ومحاولة انتزاع شرعية وسيادة سورية كانت الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب رديفة للأعمال السياسية والعسكرية العدوانية من قبل الدول المعادية والتي أتت كمحاولة لتكون وسيلة ضغط على سورية وشعبها من خلال فرض الكثير من العقوبات الاقتصادية المجحفة والقاسية.

لكن من وجهة نظر الباحث وبعد مرور حوالي عقد من الزمن، لم تستطع الإجراءات الاقتصادية التي فرضت على سورية من المساهمة في إحداث تغيير سياسي حقيقي أو وضع حد للنزاع القائم في البلاد في واقع الأمر، فقد استطاعت سورية ولغاية الآن التأقلم مع هذه الإجراءات والنهوض بعهد حديث مقاوم بمساعدة الأصدقاء روسيا وإيران وبعض الدول الأخرى الصديقة، وتُظهر نتائج الدراسة أنّ العقوبات ساهمت إلى حد ما في إضعاف تأثير الدول الغربية المعادية لسورية.

كما سنجد لاحقاً أنّ البروباغندا الإعلامية السياسية ضد سورية كان لها تأثير خطير على مجريات النزاع في سورية ومن خلال التحريض الإعلامي والبروباغندا المفبركة تم فرض ما يسمى بقانون قيصر المزعم لحماية المدنيين وهي كانت أخر وسيلة ضغط فاشلة على سورية وشعبها المقاوم.

قانون قيصر: هو اسم للعديد من مشاريع القوانين المقترحة من الحزبين في الكونغرس الأمريكي موجّهة ضد الحكومة السورية وشعبها.

يستهدف مشروع القانون أيضًا الأفراد والشركات الذين يقدمون التمويل أو المساعدة لسورية، كما يستهدف عدداً من الصناعات السورية بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية التحتية والصيانة العسكرية وإنتاج الطاقة عدا عن استهدافه للكثير من الكيانات الإيرانية والروسية التي تقدّم الدعم لسورية خلال الأزمة، تفرض العقوبات على كل من يقدم دعماً مالياً وتقنياً ومادياً للحكومة السورية أو شخصية سياسية عليا في الحكومة، والدعم المالي يشمل توفير القروض و ائتمانات التصدير، وبالنسبة للنفط ومصادر الطاقة، نصّ القانون على فرض عقوبات على كل من يعمد إلى توفير السلع أو الخدمات أو التكنولوجيا أو المعلومات أو أي دعم من شأنه توسيع الإنتاج المحلي في مجال الغاز الطبيعي والنفط والمشتقات النفطية، وفي مسألة إعادة الإعمار، ينص "قانون سيزر" على ردع الأجانب عن إبرام العقود المتعلقة بإعادة الإعمار (رقة،2018).

دراسة تحليلية لبعض الأحداث الرئيسية للأزمة السورية تم طرحها في منبر الأمم المتحدة والتصدي للعقوبات المجحفة بحق سورية:

منذ بداية الأزمة إلى وقتنا الحاضر جرت الكثير من الأحداث العدوانية الممنهجة والمسيّسة بأيد غربية ومنسّق لها مسبقاً لزعزعة قوة سورية عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً بالإضافة إلى اتباع البروباغندا الإعلامية الكاذبة من قبل المسلحين والدول الغربية المعادية بجميع الأحداث التي حدثت خلال تاريخ الأزمة السورية كما ذكرنا سابقاً بشكل موجز.

لكن ببداية الأمر سوف يستعرض الباحث عدة أحداث سياسية عسكرية واقتصادية مهمة تم التصدي لها عبر منبر مجلس الأمن والأمم المتحدة ومن ثم تحليل نتائج الأحداث وكيفية التصدي لها من قبل مندوب سورية الدائم الدكتور بشار الجعفري وتحديد نقاط القوة وسياسة الهجوم وليس الدفاع وذلك بالتصدي لجميع الأحداث بالدليل القاطع ودحض جميع الأكاذيب وكيفية إقناع أعضاء الأمم المتحدة:

1-استخدام السلاح الكيميائي و الادعاءات الكاذبة من قبل المسلحين والمجتمع الغربي باتهام سورية باستخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين:

لقد جاءت الضربات الكيميائية على الغوطة في 21 أب 2013 كنقطة مفصلية هامة في تطور أحداث الأزمة ونقطة تحول دولية حول ما كان يجري من نزاعات عسكرية وأخرى سياسية قلبت الموازين رأساً على عقب لكل من طرفي النزاع وهذا الحدث تقابل بالاستهجان من كلا طرفي النزاع وتبادل الاتهامات والروايات وفي ما يلي يبين الباحث الردود الدولية حول هذا الحدث على الشكل التالي:

1- جاء رد الأمم المتحدة في يوم 16 أيلول 2013، بإصدار تقرير لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة الذي أشار إلى أنّ غاز السارين أطلق بواسطة صواريخ أرض-أرض. وذكر التقرير أنّ الهجوم حدث في ساعة ضمنت إصابة أو مقتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص لأنّ درجة الحرارة تنخفض بين الثانية والخامسة صباحاً وهو ما يعني أنّ الهواء كان يتحرك لأسفل باتجاه الأرض. وفي تعليق على التقرير، قال الأمين العام للأمم المتحدة: "هذه جريمة خطيرة ويجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة في أقرب وقت ممكن."

2- الحكومة السورية قامت بنفي وقوع هجوم بالأسلحة الكيميائية واتهمت قنوات إعلامية عربية بمحاولة حرف عمل لجنة التحقيق الأممية عن هدفها بالتحقيق في هجوم كيميائي و في هذا السياق اتهمت روسيا المعارضة بتزوير صور ضحايا الهجوم بعد تزايد الأنباء والتقارير الدولية عن الهجوم بما في ذلك تقرير منظمة أطباء بلا حدود، أصدر الجيش العربي السوري بيانات وتقارير مختلفة عما حصل مع الأدلة الدامغة، فاتّهم بما يسمى (قوات المعارضة المسلحة) بشن الهجوم من المناطق التي تخضع لسيطرتها، واتهمت الحكومة السورية بما يسمى المعارضة بتنفيذ الهجوم لمنح حجة لقوى أجنبية لضرب سورية، وإنّ جنوداً سوريين عثروا على أسلحة كيماوية في أنفاق للمعارضة المسلحة وأنّ بعضهم تعرّض للاختناق.

3- أعلنت روسيا أن أقمارها الاصطناعية التقطت صوراً تبيّن أن طرفاً في المعارضة أطلق صاروخين على الغوطة من منطقة دوما عند الواحدة والدقيقة الخامسة والثلاثين من ليل الأربعاء، ويقول الروس أنّ الصاروخين هما من تصنيع محلي ويحملان موادا كيميائية، انطلقا من المنطقة التي يسيطر عليها (لواء الإسلام) الذي يقوده زهران علوش، وهو أبرز قوى المعارضة المسلحة في الغوطة، حيث ينشر فيها ما يقارب 25 ألف مقاتل.

و في أعقاب الهجمات الكيميائية على الغوطة و تبادل للاتهامات و تقديم دلائل مفبركة من قبل الحكومات الغربية المعادية لسورية، جاء اتفاق روسي أميركي بتاريخ 2013/09/12 بتدمير الأسلحة الكيميائية و كل ما يتعلق بها في منتصف عام 2014 بعد سحبها من الأراضي السورية و ذلك بموجب قرار جنيف في 2013/09/21 بعد تقديم سوريا لائحة كاملة مفصلة عن مخزونها بما يخص الأسلحة الكيميائية كجزء من التزاماتها بنزع السلاح ، حيث جاء بعد ذلك

توقيع الحكومة السورية على صك معاهدة انضمامها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أكتوبر عام 2013 (سمية،2016).

و بعد ذلك جاء رد الدكتور بشار الجعفري مندوب سوريا الدائم في الأمم المتحدة بخطابه بإحدى الجلسات المنعقدة لمجلس الأمن بعد هذه الأحداث السابقة الذكر:" تجدد بلادي الإعراب عن إدانتها الشديدة لأي استخدام لأسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان و تحت أي ظرف كان و في أي مكان كان و تؤكد أنها لم و لن تستخدم الأسلحة الكيميائية لأنّها لم تعد تمتلكها أصلا فقد انضمت بلادي في العام 2013 إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية و قامت بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن هذا الانضمام فأنجزت التزاماتها رغم الظروف الصعبة التي تمر بها و التحديات الهائلة التي يفرضها الإرهاب و الاحتلال و أعمال العدوان و السرقة و النهب ،و قد أكدت رئيسة اللجنة المشتركة للأمم المتحدة و منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيدة سيغريد كار في تقريرها المقدم الى مجلس الأمن في شهر حزيران يونيو 2014 ، أنّ الجمهورية العربية السورية قد أوفت بكامل التزاماتها وأنّه تمّ إتلاف مخزوناتها من هذه الأسلحة على متن السفينة الأمريكية MV-RAY و غيرها ".

2-ملف اللاجئين السوريين وتهجير المواطنين وتشريدهم وسيطرة المسلحين على أملاكهم وممتلكاتهم وأراضيهم وقتل الأطفال والنساء والاعتداءات الممنهجة عليهم:

كانت سورية عبر التاريخ الملجأ الآمن لكثير من الشعوب والدول المجاورة لها ولكلّ عرق وطائفة أو إنسان تعرض للتشرد في بلاده نتيجة حروب ونزاعات داخلية وخارجية وفتح أراضيه وحدوده منذ عقود طويلة أمام قوافل اللاجئين من دول مجاورة عربية منها أو غربية عاشت صنوفاً من التشرد والنزوح بفعل الصراعات الداخلية والخارجية.

وبذكر بعض الأحداث المتعلقة بذلك شهد التاريخ لسورية في عام 1943 استقبال سورية، بالتحديد مدينة حلب السورية أكثر من 12 ألف لاجئ يوناني فرّوا من الحرب في بلادهم في القرن الماضي. تعود الحادثة أثناء الحرب العالمية الثانية حين فرّ مهاجرون من دول أوروبا إلى الشرق العربي، تمّ غزو اليونان من قبل إيطاليا وألمانيا وكانت النتيجة هجرة جماعية لليونانيين نحو الشرق العربي حيث استقبلوا في عدة مدن عربية على رأسها مدينة حلب السورية.

وأيضاً خلال حرب الكويت عام 1990 أيضا كانت سورية الملجأ الآمن لكثير من الخليجيين وفتحت باب اللجوء لها بدون استثناء وتقديم الأمان لهم، بالإضافة الى ذلك تمّ فعل المثل للعراقيين خلال حرب 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وما تبعها من حالات قتل ودمار وتشريد، نزحت العديد من الأسر العراقية إلى دول الجوار، وكانت سورية إحدى المحطات.

ولا يمكننا نسيان حرب الأرمن بعام 1915 خلال الحرب العالمية الأولى استطاع بعض المهاجرين البقاء في حلب مختبئين عن عيون السلطات العثمانية، وحضنهم سكان حلب ومدّوا يد المساعدة لهم وتزوجوا نساءهم كزوجات على الوجه الشرعي واعتنوا بأولاد الأرمن واعتبروهم كأولادهم.

ولا توجد إحصائية كاملة حول عدد السكان الأرمن في هذه المدينة اليوم، ولكن وفقاً لتقديرات الطائفة قبل عام 2011 كان يعيش في حلب قرابة الـ 60.000 أرمني هم في أغلبهم أحفاد أولئك الذين قدموا إلى المدينة مطلع القرن الماضي.

إنّ اللجوء الفلسطيني كان له النصيب الأكبر في سورية وتعددت مراحل اللجوء الفلسطيني إلى سورية، فكانت بدايتها بعد النكبة عام 1948م، حيث يشكلون اليوم جزءاً من نسيج المجتمع السوري، إذ يبلغ عددهم قرابة 581,000 نسمة، يحملون وثائق سفر خاصة للاجئين الفلسطينيين في سورية، ويتمركزون في مخيم اليرموك في دمشق. بالإضافة إلى مخيمات ومناطق مجاورة.

ويتمتع أغلب اللاجئين الفلسطينيين في سورية، خصوصًا الذين لجأوا إبان حرب 1948، بأغلب الحقوق من تعليم وصحة وعمل وتنقل، إلا أنّه لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات (البلدية، المحافظة، البرلمانية والرئاسية) لأنّهم لا يحملون الجنسية السورية.

ويتبع ذلك من دول الجوار اللجوء اللبناني الذي مرّ على مرحلتين في عام 1996 إبان عملية ما سميت ب " عناقيد الغضب" التي أطلقها الجيش الإسرائيلي نتيجة لهجوم عسكري من قبل حزب الله بعملية خاطفة سميت بحرب أبريل، والمرحلة الثانية كان خلال حرب تموز عام 2006 مع إسرائيل وقدر عدد اللاجئين اللبنانيين الى سورية بنص مليون نازح.

مقارنة بذلك الأمر وفي الوقت الحالي، لم يعد للسوريين الفارين من الحرب في بلادهم موطئ قدم في لبنان، فاللاجئون الموجودون في لبنان باتوا يشكلون عبئاً كبيراً عليه لم يعد يستطيع الصمود أمامه لوقت طويل، كما يقول المسؤولون اللبنانيون (أبو إسماعيل،2013).

ولم يعيد التاريخ نفسه، فاليوم يذوق السوريون التشرد واللجوء والنزوح نفسه، دون أدنى شعور بالمسؤولية والإنسانية من قبل بعض دول الجوار بعدما أغلقت حدودها أمامها، وأخرى شددت من سياساتها في استقبالها.

و في نظرة عامة عن حركة النزوح الداخلي و حركة اللاجئين خلال فترة الأزمة الممتدة منذ عام 2011 الى عام 2018 كان لعام 2014 النصيب الأكبر عالمياً لحركة اللاجئين السوريين داخل و خارج البلاد و خصوصاً بسبب تصاعد حدة وتيرة النزاع المسلحة داخل البلاد و ازدياد وحشية المسلحين و المتطرفين و سيطرة ما يسمى بداعش و القوات المتطرفة الأخرى التي تتبع لها على مختلف المدن و الأراضي السورية التي تعج بالمدنيين و بما ذلك ظهور وحشية و إعدامات ميدانية عرقية للنساء و الأطفال و المدنيين و تهجير السكان من مناطقهم (الطيب،2018) .

اتّسم الوضع في سورية خلال الربع الرابع من عام 2014 بتغيّرات جذرية نسبياً وتدريجية فيما يخص النزاع والديناميكيات السياسية، مترافقاً مع تدهور في الوضع الإنساني العام على جميع الجبهات لم تتغير المسببات الأساسية للاحتياجات الإنسانية تواصل جميع الأطراف المعادية انخراطها في العنف ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية من مرافق المياه والكهرباء والمدارس والمستشفيات. والنتيجة هي نزوح كبير داخل البلد وتعطل كبير للأسواق والخدمات الرئيسية وفقدان سبل المعيشة. إضافةً إلى التَدهور طويل الأمد، ازدادت حدَة الاحتياجات الإنسانية في الربع الرابع مع حلول فصل الشتاء بظروفه الجوية، برغم محدودية المعلومات.

تميّز عام 2014 بازدياد مخاوف الحماية والحاجة الملحّة للمسكن وتدهور وضع الأمن الغذائي، وذلك لاستمرار القتال وسوء الأوضاع الاقتصادية وقدوم فصل الشتاء. الوضع الإنساني الأكثر تدهوراً هو في محافظات حلب والرقة وريف دمشق ودير الزور. تبيّن في كل هذه المحافظات مستوى خطورة عالي في كل القطاعات. كما أنّها كانت تستضيف أعلى نسبة للنازحين والمحتاجين في البلاد(SNAP,2014).

بينما يدخل الصراع في سورية عامه الثاني عشر، لا يزال السوريون يعانون بشكل كبير، وتزداد مصاعبهم عمقاً، هذا ما جاء في بيان أصدره المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا، غير بيدرسون، اليوم الاثنين 14 أذار 2022، بمناسبة هذه الذكرى المأساوية.

الأمين العام للأمم المتحدة كان قد شدد في رسالته بهذه المناسبة الأليمة على ضرورة ألا نفقد الأمل. وقال "لا يمكننا أن نخذل الشعب السوري يجب أن يتوقف الصراع يجب احترام القانون الإنساني الدولي".

ودعا جميع الأطراف إلى الانخراط بشكل هادف في العملية السياسية التي تيّسرها الأمم المتحدة وإلى مزيد من الدعم لتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية.

أما مبعوثه الخاص إلى البلاد، غير بيدرسون فقد أرسل رسالة واضحة للأطراف: "رسالتي للجميع واحدة: وهي استحالة الحل العسكري. لقد كان الأمر كذلك منذ البداية، لكنه أصبح واضحا للجميع الآن".

وبهذه المناسبة المأساوية، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بيانا ناشدت من خلاله العالم ألاّ ينسى أو يغفل الاحتياجات المتزايدة للنازحين واللاجئين السوريين داخل البلاد وخارجها.

ولا تزال سورية تعتبر أضخم أزمة نزوح في العالم، حيث اضطر أكثر من 13 مليون شخص إمّا للفرار خارج البلاد أو النزوح داخل حدودها.

وذكرت المفوضية على لسان المتحدث باسمها، بوريس تشيشيركوف، أنّ الدول المجاورة والقريبة تحتاج إلى دعم دولي مستمر، حيث إنّها استضافت أكثر من 5.6 مليون لاجئ سوري–وهي أكبر مجموعة من اللاجئين حول العالم.

في غضون ذلك، تتزايد الاحتياجات الإنسانية داخل سورية، حيث لا يزال أكثر من 6.9 مليون شخص في عداد النازحين داخل البلاد، ويحتاج 14.6 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية وغيرها من أشكال المساعدة كما يحتاج حوالي 5.9 مليون شخص إلى المساعدة من أجل تأمين المسكن الآمن لهم، ولا يزال الكثيرون يواجهون تحديات من حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وفقا لمفوضية اللاجئين.

في عام 2021، أفادت غالبية الأسر في البلاد بأنّها لا تستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية –بزيادة قدرها 10 في المائة عن العام الذي سبق.

ومع ذلك، يختار بعض السوريين العودة إلى ديارهم. ففي عام 2021، تحققت المفوضية أو رصدت عودة ما يقرب من 36 ألف لاجئ إلى سورية ويستشهد اللاجئون بعوامل مختلفة في قرارهم بشأن العودة أم لا، مثل سلامتهم وحقوق الملكية وفرص كسب الرزق بالتوازي مع ذلك، عاد العديد من النازحين السوريين إلى منازلهم، مما زاد من الاحتياجات الإجمالية لإعادة الاندماج.

وشددّت الوكالة الأممية على أنّ هناك حاجة ماسة إلى وجود حلول سياسية من أجل وضع حد لمعاناة مستمرة منذ 11 عام هناك أيضا حاجة لزيادة فرص إعادة التوطين للاجئين السوريين الأكثر ضعفاً.

ودعت المفوضية الجهات المانحة الدولية إلى تقديم الدعم للاجئين ومضيفيهم، وإلى معالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة داخل سورية، بما في ذلك تلك الخاصة بالنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة لهم والعائدين (سمية،2016).

وعلى الصعيد الدولي جاء بيان الأمينة العامة المساعدة للأمين العام للشؤون الإنسانية (أوتشا)، أورسولا مولر في تموز عام 2017 بأنّها قدمت مساعدات إلى ثمانية ملايين شخص في سورية مغفلة بذلك دور الحكومة السورية الإيجابي الذي ساهم بهذا العمل، بل وطالبت أيضا مجلس الأمن للقيام بحماية المدنيين، وذلك بقولها: "قد يكون النزاع في سورية معقداً ولكنْ ضمانُ حماية الناس ودعمهم أمر حتمي علينا كعمال إنسانيين وكبشر لا يجب على أحد منا أن يقف صامتاً فيما يعاني المدنيون وفيما تستخدم تكتيكات الخوف وحرمان الناس من الغذاء والماء والإمدادات الطبية وأشكال أخرى من المساعدات، كأساليب حرب"

وبناءً على ذلك جاء رد مبعوث سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بخطابه:" قالت أورسولا مولر الأمينة العامة المساعدة للأمين العام للشؤون الأنسانية(أوتشا) إنّها قدمت مساعدات إلى ثمانية ملايين شخص، أوتشا قدمت مساعدات إلى ثمانية ملايين شخص في كوكب المريخ، وقامت بحملات تلقيح لملايين الأطفال في كوكب عطارد، وقدمت مساعدات إنسانية وصحية للملايين في كوكب الزهرة حيث لا توجد حكومة. لم تقل أنّها قامت بهذه الأنشطة الإيجابية بالتعاون

مع الحكومة السورية. لم يكن بالإمكان أن تقوم الأونشا بكل هذه الأعمال الإيجابية لولا تعاون الحكومة السورية معها. لكنّها لم تذكر أي كلمة عن تعاون الحكومة السورية معها أو وكالات الأمم المتحدة".

وبهذا الرد انتقد السفير السوري لدى الأمم المتحدة الدكتور بشار الجعفري تقرير الأمين العام بشأن الأزمة الإنسانية في سورية الذي وصفه بغير الناضج مهنياً؛ قائلا إنّ التقرير تحوّل من تقرير شهري حول الوضع الإنساني في سورية إلى وسيلة للتشهير بالحكومة السورية.

جاء ذلك في إحاطته إلى مجلس الأمن الدولي حول آخر تطورات الوضع الإنساني في سورية، والتي أعرب فيها عن أسفه إزاء ما وصفه بإغفال من الجهات المعدة للأسباب الحقيقة لتراجع الوضع المعيشي للمواطنين السوريين وإعاقة الوصول الإنساني في البلاد، مشيراً إلى أنّ "الأوضاع الأمنية الحرجة الناجمة عن إرهاب تنظيم داعش وجبهة النصرة" والاقتتال الدائر بينهما هي أحد العوامل التي تعيق وصول قوافل المساعدات الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، انتقد الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة وحلفاؤها على بلاده قائلاً: "التدابير الاقتصادية القصرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على الشعب السوري، وهي تدابير نتج عنها تداعيات سلبية خطيرة على الوضع الإنساني في سورية، بما في ذلك الانقطاع في الخدمات الأساسية من صحة ومياه وكهرباء وتعليم. وخلقت هذه التدابير صعوبات لوجستية تعيق تنفيذ الخطط الإنسانية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر محدودية عدد الشاحنات التي يستطيع الهلال الأحمر العربي السوري تسييرها إلى جانب نقص الوقود اللازم لها. أضف إلى ذلك استهداف الطائرات الحربية الأميركية لمحطات الطاقة ومحطات المياه والبنى التحتية".

3-ملف الحوار السلمي والتدخل الخارجي بشؤون الحكومة السورية ودستورها وخصوصاً بما يخص محادثات سوتشي و استانا و جنيف:

لم يكن أحد يتصور في يوم من الأيام أن تذهب سورية باتجاه حرباً شرسة، دمرّت البلاد وشردت المواطنين وأخرجت سورية كدولة فاعلة من المعادلة الإقليمية و الدولية، وفشل المجتمع الدولي بجميع مؤسساته وعدم قدرة الأطراف الدولية الفاعلة في الملف السوري التوصل إلى اتفاق سلام، فضلاً عن تفرق ما يدعى بالمعارضة السورية واختلاف وجهات النظر بين مكوناتها، تدمرت سورية وأضحى نصف الشعب السوري ما بين لاجئ ونازح، كما فشلت جميع المبادرات العربية والدولية و منها مفاوضات جنيف و استانا و سوتشي التي جاءت على أساس قرارات مجلس الأمن ، حيث يُعتبر النزاع في سورية واحداً من أعقد النزاعات في العصر الحديث، بسبب ما آلت إليه الأمور من دمار غير مسبوق في البنى التحتية، وتشريد أكثر من نصف الشعب ما بين نازح ولاجئ، وتدخل عسكري ومباشر للقوى الإقليمية والدولية في المنطقة وارتكاب الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان وانهيار الاقتصاد بشكل لم تشهده سورية في تاريخها الحديث فضلاً عن فرض الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية العقوبات اقتصادية القسرية الأحادية الجانب الصارمة على سورية وداعميها كما ينص قانون قيصر (شيخ علي،2013).

وقد مر الصراع في سورية بمنعطفات وأحداث كثيرة أثرت فيه وتفاعلت معه ؛ إذ تصاعدت وتيرة العنف مرات عديدة، وخلال هذه التغييرات الميدانية، تحرّك المجتمع الدولي لحل النزاع في سورية عبر جهود الوساطة الدولية من خلال تعيين عدة مبعوثين للأمم المتحدة بدءاً من كوفي أنان، مروراً بالأخضر الإبراهيمي وصولاً إلى ستيفان دي مستورا وانتهاءً بالمبعوث الأخير غير بيدرسون، للتوسط بين طرفي النزاع من خلال جولات مفاوضات عديدة في مدينة جنيف السويسرية، وفي ظل هذه الجهود الدولية كان هناك تباينات كثيرة على المستوى الدولي والإقليمي من حيث المواقف أو

حتى التدخل العسكري، حيث انخرطت دول المنطقة و المجتمع الدولي ككل في النزاع بشكل مباشر وغير مباشر (سمية،2016).

كانت بداية المفاوضات باستضافة مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في شهر حزيران 2012 اجتماعاً لمجموعة العمل من أجل سورية، بناء على دعوة كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية في ذلك الوقت، حيث خلُص الاجتماع إلى إصدار كوفي عنان بياناً مفصلاً عُرف بـ(خطة عنان) أو بيان جنيف 1 أكد فيه على ضرورة الضغط على جميع الأطراف؛ لتطبيق البنود الستة الواردة في الخطة وهي:

"إيقاف العنف بشكل فوري وتأسيس هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة ومشاركة جميع أطياف المجتمع السوري في عملية حوار وطني هادف وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، وأن يتم إطلاق سراح المعتقلين"، كما يجب وقف "عسكرة الأزمة" مشدداً على "الحل بطريقة سياسية وعبر الحوار والمفاوضات فقط، الأمر الذي يتطلب تشكيل حكومة انتقالية، من قبل السوريين أنفسهم، ومن الممكن أن يشارك فيها أعضاء الحكومة السورية الحالية".

وبعد تسع جولات من المحادثات في جنيف والتي امتدت من عام 2012–2018 صدر فيها بيانين جنيف 1 وجنيف 2 باءت كل الجهود بالفشل وكان العامل الرئيسي لهذا الفشل انعدام الثقة بين طرفي النزاع وتعنت الأطراف بمطالبها وعدم التوصل إلى أي اتفاق للحل السياسي السلمي على الرغم من جهود الحكومة السورية الإيجابية لإيجاد حلول سياسية سلمية بعيداً عن أية حلول عسكرية، وكان تباين ميزان القوى بين الطرفين العامل الرئيسي في تغيير مجريات العمل الدبلوماسي في محادثات جنيف خصوصاً في فترة عام 2015 وكانت روسيا لاعباً رئيسياً فعالاً في تغيير الأحداث ميدانياً واستعادة المناطق التي كانت تحت سيطرة المسلحين وفصائل إرهابية أخرى (شيخ علي،2013).

كان رد الدكتور الجعفري على مجريات مؤتمر جنيف:

" إنّ مشغلي المجموعات المسلحة والمجموعات الإرهابية هم نفس مشغلي وفد المعارضة الموجود بجنيف، الذين دأبوا على إرسال رسائل دموية قبل كل جلسة مجلس الأمن أو اجتماع جنيف حيث كانوا يتعمدون إحداث مجزرة في مناطق سورية تحت سيطرة الجماعات المسلحة والفصائل الإرهابية للتأثير على مجريات جنيف وسير المحادثات فيه.

بالنسبة لي كرئيس لوفد الجمهورية العربية السورية لا أشخصن الأمور، بل أتكلم السياسة فبيان الرياض كان القصد منه نقلنا من العملية الدبلوماسية إلى العملية السياسية وطبعاً نتيجة طرح مشغلي المعارضة شروط مسبقة تتناسب مع مصالح نحن رفضناه."

في عام 2017 قامت روسيا بالتعاون مع تركيا لإصدار و بدء محادثات أستانة ،حيث شكل ذلك ضربة لمسار جنيف بل إنّ مفاوضات أستانة قوّضت مفاوضات جنيف وجهود المبعوث الدولي إلى سوريا، حيث دعت موسكو قادة عسكريين من ما يسمى بالمعارضة السورية لخوض مفاوضات مع الحكومة السورية ،وساندتها في ذلك تركيا في الضغط على المعارضة والفصائل العسكرية لقبول هذا المسار الذي حقق لاحقاً ما يسمى (اتفاقية مناطق خفض التصعيد) التي أسست لما يسمى أيضاً نقاط المراقبة، وحدّدت بذلك مرحلياً مناطق السيطرة والنفوذ بين الحكومة السورية و ما يسمى بالمعارضة؛ مما جعل مسار جنيف يتجمد مرحلياً ويصبح غير نافع ميدانياً الذي فشل عملياً في التوصل إلى حل كما فشلت معه مفاوضات أستانة.

وكان الهدف من محادثات أستانة هو نقل المفاوضات من جنيف بعد فشلها الى مفاوضات أستانة بوجود قيادات عسكرية للمحاولة في إيجاد حلول سياسية عسكرية سلمية وتغيير مجريات النزاع المسلح بين الطرفين بحيث يناقش

ممثلي أطراف الصراع في سورية والقوى الدولية المؤثرة فيه تفاصيل اقتراح منطقة "خفض التوتر" في محافظة إدلب الشمالية، في جولة جديدة من المفاوضات على مدى يومين في عاصمة كازاخستان، أستانة.

مضى في ذلك عامان وستة أشهر تقريباً على انطلاق الجولة الأولى من مسار أستانة بين ما يسمى بالمعارضة و الحكومة في سوريا، برعاية وضمانة كل من روسيا وتركيا وإيران، حيث شهد المسار الذي تم تأسيسه من أجل إيجاد حل سياسي وإنهاء الصراع في سوريا ثلاثة عشرة جولةً من المحادثات تخللها الكثير من اللقاءات والقليل من التقدم على درب المسار، و من ثمّ تمّ عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، في كانون الثاني من العام 2018، كما تعهدت الدول الضامنة بضرورة التوصل إلى حل سياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254 دون أن تحقق خرقاً كبيراً في هذ المجال ، و من ضمن هذه الأهداف تشكيل ما يسمى باللجنة الدستورية السورية– السورية لتحقيق غاية انتقال السلطة و كتابة دستور و انتخابات و إنهاء الصراع.

ومن خلال ذلك تم عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي في كانون الثاني عام 2018،"هذا المؤتمر يقوم بالتأكيد على أثر فشل محادثات جنيف " ونتج من صلب مفاوضات أستانة وكان من أبرز مخرجاته هو الاتفاق على تأسيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري، ودعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية.

وتشارك فيه كل من: مبعوث الأمم المتحدة الخاص بسورية ستفان دي ميستورا، إيران، تركيا وغيرها من المجموعات الأخرى، إضافة إلى شخصيات سورية مؤثرة تنتمي للفصائل العسكرية، واتحاد السوريين في المهجر إضافة لشخصيات كانت مؤثرة في "غوطة دمشق"، واعتبرت أنّ كل من رفض المجيء إلى مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وهاجم هذا المؤتمر ليس لديه إحساس بالمسؤولية تجاه وطنه ومن أجل إيجاد حل لسورية.

كان البيان الختامي اكتفى بالإشارة إلى أنّ الشعب السوري وحده يقرر مستقبله «عن طريق صناديق الاقتراع»، كما نصّ على «الالتزام الكامل بسيادة دولة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها أرضاً وشعباً»، وعلى أن تكون دولة "غير طائفية تقوم على التعددية السياسية"(نهار،2015).

كان للسعودية دوراً سلبياً على مجريات المحادثات في جنيف وأستانة لأنها مثّلت الراعي الرسمي والأساسي للجماعات المسلّحة والإرهابية في سورية بشكل واضح و صريح، ففي إحدى جلسات مجلس الأمن وجّه مندوب المملكة السعودية تهديداً مباشراً للحكومة السورية في حال عدم تطبيق بيان جنيف والذي نصّ على إقامة سلطة تنفيذية لوقف معاناة الشعب السوري على حد قوله.

فكان رد الدكتور الجعفري على ذلك الأمر المشين:

" تحدّث مندوب السعودية عن بلادي بطريقة مخجلة ومرفوضة ولذلك أنا أربأ بنفسي عن الرد على ما ورد من جاهلية سياسية تحريضية على لسانه بحق بلادي.

وأضاف " السعودية والصهيونية هما جذر الإرهاب والتعصب وثقافة الكراهية في العالم ثقافة داعش من قطع للرؤوس هي ثقافة جاهلية أساساً وهابية تكفيرية مصدرها سعودي، لقد زرعت سياسات السعودية ثقافة سفك الدماء الطائفي في المنطقة وستدفع ثمن سياساتها الخاطئة تلك.

أما عن تهديداته لبلادي وتنطّحه إلى الادعاء بأنّ السعودية مستعدة لمساعدة الشعب السوري فهذا يؤكد مدى ضلوع حكام بلاده في التآمر على سورية وعلى انخراط السعودية في تجنيد وتمويل وتدريب الإرهابيين الأصوليين المرتزقة في كل أنحاء العالم وإرسالهم إلى سورية للعبث باستقرار شعبها، وإذا كان لدى السفير السعودي فعلاً صلاحية أن يهدد

بلادي بما قال فإنّني أضعه أمام الامتحان أمامكم جميعاً فلترنا السعودية ماذا أن تستطيع أن تفعل ضد بلادي وعندها سنقطع اليد التي ستمتد إلى سورية وسنعاقب السعودية بما تستحق."

الخاتمة:

تعرضت سورية لكافة أشكال الضغوط: سياسية–اقتصادية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، وكانت تحارب على الصعيد الداخلي والخارجي حيث كانت بعثة الجمهورية العربية السورية في مجلس الأمن على الخط الخارجي والجيش العربي السوري الآغرّ في الداخل.

يستخلص الباحث من خلال دراسته وتقصيه لأثر المناظرة السياسية التي اتبعتها بعثة الجمهورية العربية السورية في مجلس الأمن للتصدي للحرب الشرسة التي تمّ شنها على سورية في الخارج باعتبارها مثلّت الخط الدفاعي والهجومي بآن واحد ضد قرارات مجلس الأمن المجحفة والمسيّسة من قبل الدول المسيطرة على قرارات التصويت فيه والتي استخدمت لصالح الأطراف المتآمرة ومصالحها ضد شعب سورية وقائدها، وضد الحملات الإعلامية الملفّقة والسيناريوهات المفبركة للضغط على سورية ولفتح طريق التدخل الخارجي في شؤون سورية وقلب الموازين على أرض الواقع.

النتائج والمناقشة:

1–يوجد علاقة بين أسلوب تأثير المناظرات وكسب التأييد السياسي حيث كانت الخطة الدبلوماسية المتبعة من قبل بعثة الجمهورية العربية السورية في مجلس الأمن تعتمد على الارتجال المدروس والمعتمد على أسس ومبادئ وفق توجيهات قياديّة وبناءً على تاريخ كامل من الوقائع والأحداث الدولية والمحلية، وسرعة التصدي للقرارات والاتهامات الموجهة من قبل الدول الغربية والعربية المتآمرة على سورية وأمنها.

قدّمت البعثة الدبلوماسية السورية دلائل كافية وواضحة ودحضت الافتراءات ضد سورية وكل ذلك تمّ بالمنطق والواقعية والإثباتات، فالفيتو الروسي والصيني أساس هذه الفكرة بغض النظر عن المصالح المشتركة بين القيادة الروسية الصينية السورية وثقل روسيا والصين في الساحة الدولية، فلولا قدرة البعثة وتمكنها من تقديم الأدلة والبراهين بالصور والتسجيلات والمقاطع المصوّرة علناً وعلى شاشة التلفاز وعبر الإنترنت وأمام الرأي العام العالمي بغض النظر عن الأطراف المستقبلة لذلك سواء كانت أطراف موالية لموقف سورية أم معارضة وأوصلت الواقع المرير لسورية وشعبها وبيّنت جميع الجرائم والخروقات التي قام بها المسلحون وأحلافهم ومواليهم لما حشدت التأييد والرد الفعل الإيجابي إلى حد ما وموافقة العديد من الدول الغربية الغير تابعة للمحور الصيني الروسي السوري حتى.

2–يوجد علاقة بين اختيار أشخاص البعثات الدبلوماسية والتأثير على القرار السياسي حيث قام الباحث من خلال دراسته بتحليل جلسات مجلس الأمن وخطابات الدكتور الجعفري والتي تمثّلت بالمنطقية والجدلية التامة وقوة الشخصية والقدرة على الرد وتقديم الدلائل المطلوبة بالوقت المناسب.

حصّل الباحث معلومات موثّقة من لقاء بالدكتور الجعفري عن أسلوب البعثة الذي تم اتباعه خلال نقاشات واجتماعات مجلس الأمن والذي كانت فيه موضوع الأزمة السورية مطروح فيها، فالنسبة العظمى من الأسلوب كان يسوده الارتجال طبعاً بالتوافق مع تعليمات القيادة السورية الحكيمة حيث كانت البعثة تعمل على الصعيد الخارجي بتكتيك كلي وموافق لعمل وعمليات الجيش السوري على الأرض وكان موازياً لوقائع الساحة الدولية القائمة.

ركّز الباحث في رسالته على مقومات المناظر المطلوبة والتي تمثّلت بسرعة البديهة والمحاججة والثقة بالنفس واللغة الطليقة والصحيحة والاستشهاد بالأقوال والأحكام التاريخية وكل هذه المقومات مثلّها الدكتور الجعفري بأسلوبه ونقاشه

وجدلية حديثه وواقعيته المطلقة حيث يمكن إدراج المناظرة السياسية للبعثة السورية في مجلس الأمن ضمن الأسلوب التساومي الهجومي حيث كانت البعثة السورية على الخط الهجومي أكثر من الدفاعي.

3-يوجد علاقة بين أسلوب المناظرات وبين النجاح في إدارة الأزمات الدولية، حيث حققت بعثة الجمهورية العربية السورية في مجلس الأمن نجاحاً ملفتاً وباهراً نظراً للظروف الصعبة والتصعيدات الهائلة التي عاشتها سورية وشعبها داخلياً وخارجياً.

تلخّصت المناظرات السياسية بأسلوب البعثة بقيادة الدكتور الجعفري المدروسة والموّقرة حيث كانت اللاعب الأساسي في التصدي للحرب الإعلامية القذرة والتقارير الكاذبة التي كانت تتبناها الأمم المتحدة في قراراتها.

ساعدت البعثة الدبلوماسية السورية في احتواء الأزمة خارجاً وكان دورها يندرج تحت وسائل إدارة الأزمات فأسلوبها فعّال تفاوضي و هجومي في آن واحد وطريقة لبيان الحقائق وكسب الود والتأييد العالمي والدولي، فكما هو الحال بالنسبة للصحافة فدورها يساعد في نقل الصور الحقيقية للعالم كله وإيصال صوت الدولة التي تقبع تحت حرب أو مؤامرة أو كارثة إنسانية ما، كذلك الأمر ساعدت البعثة السورية في حشد الأطراف لصالحها بعد إثبات مرجعية ما يدعى بالجيش الحر وانتمائه إلى الجماعات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة والمدرجة في القائمة السوداء لدى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بالإجماع بعد تقديم البعثة لبيانات وإحصائيات لمجلس الأمن وعلى مرأى العالم كله كشفت فيها كافة الخروقات العسكرية والجرائم الإنسانية التي كانت برعاية المسلحين والفصائل الإرهابية تلك والدول والمنظمات الدولية المؤازرة لهم.

الاستنتاجات و التوصيات:

1-يجب التعريف وزيادة الاهتمام والتوعية بثقافة المناظرة التي وضحّها الباحث في دراسته وتدريسها في المدارس والجامعات بأسسها ومبادئها والتي يمكن اعتبارها إحدى أنواع القوى الناعمة والاستراتيجيات الدبلوماسية التي تم اتباعها ويتم اتباعها إلى الآن من قبل الدول الغربية في إدارة أزماتها والتي اعتمدتها أيضاً بعثة الجمهورية العربية السورية بقيادة الدكتور بشار الجعفري لدحض الاتهامات الباطلة بحق سورية وتوضيح الوقائع والأحداث من خلال إبراز المعطيات والإثباتات البيّنة لكسب الود والتأييد الدولي.

2-يجب على المنظمات الدولية والإنسانية والمؤسسات الاقتصادية البدء بأخذ إجراءات تحسينية والتراجع عن قراراتها المتحيّزة للدول الرعاة لها والتي لا تخدم مصلحة سورية وشعبها، وخاصّة بعد الإثباتات والدلائل التي قدّمت لها والبرقيات التي أرسلت من قبل وزارة الخارجية السورية التي كشفت الوقائع وبيّنت التلاعب الإعلامي والسياسي من قبل ما يسمى بالمعارضة السورية ومشغليها من الدول العربية والغربية، معتمدةً في ذلك على الإحصائيات الاجتماعية والاقتصادية الموّثقة.

3-يجب على جميع الأطراف المعنية المحلية والإقليمية والدولية الالتزام بخارطة طريق للسلام في سورية من خلال المشاركة بالعملية السياسية التي تقودها سورية بقيادة شعبها ورئيسها الشرعي الدكتور بشار الأسد، وذلك بإيجاد فرص لحل سياسي للأزمة تحت رعاية الأمم المتحدة مع مراعاة نتائج المؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن الأزمة السورية والتي كان للحكومة السورية دوراً إيجابياً لتحقيق السلام في سورية والوصول لحل نهائي للأزمة.

Refeences:

1- Al-Ardawi, Khaled; Al-Issawi, Mithaq (2017). The role of power in reshaping the Middle East. Journal of Ahl al-Bayt, peace be upon them, Volume (12), Issue (24), pg: 53.
2- Salami, Abdel Latif (2014). Introduction to the art of debate. Bloomsbury Publishing House, Qatar Foundation Publishing, Doha, Qatar.
3- Vienna Convention on International Relations, 1961.
4- Al-Jaafari, Bashar (2021). Security Council session. Date 8/12/2021, United Nations, New York, USA.
5- Al-Jaafari, Bashar (2013). Security Council session. Date 9/13/2013, United Nations, New York, USA.
6- Al-Jaafari, Bashar (2020). Security Council session. Date 29/1/2020, United Nations, New York, USA.
7- Al-Ashi, Abdullah (2005). Discourse crowding:An applied introduction to discourse forms. Dar Al-Amal Publications, p.: 36.
8- El-Jamawi, Anwar (2013). Strategies of pilgrims in the political debate. The Arab Center for Research and the Study of the Land, p.: 11.
9- Al-Buhairi, Walaa (2008). Crisis management. Journal of the International Center for Future and Strategic Studies, Issue (38), Cairo, Egypt.
10- Syrian Center for Zayed Research (2013). The Syrian crisis roots and economic effects.
11- Bin Kathir, Abu Al-Fida Al-Hafiz (2005). The beginning and the end. Dar Al-Hadith Publications, Cairo, Egypt.
12- Al-Shammari, Adnan Daoud Abed (2016). The extent of the effectiveness of the Security Council in the face of international armed conflicts. Master Thesis, College of Law and Political Science, University of Diyala, Iraq.
13- Hussein, Ayman Mohamed Ahmed (2017). External Relations and the Department. Master Thesis, Shendi University, Khartoum, Sudan.
14- De Bono, Edward (2010). Six Thinking Hats. Nahdet Misr Publications, Cairo, Egypt.
15- Quinn, Simon (2010). The guide in the art of debate. Publications House of Books, Doha, Qatar.
16- Abu Mustafa, Siham (2015). The Syrian crisis in light of the shifting regional and international balances. Master Thesis, Department of Economics, Planning and International Relations, Faculty of Economics, Al-Azhar University, Palestine.
17- Khader, Majd (2015). Define diplomacy. Political and International Journal, Volume (4), Number (9), p. 78.
18- Al-Buraizat, Rayek (2019). The Russian strategic pattern in managing international crises. Journal of the University of Applied Sciences, Bahrain, Volume (2), Issue (1), pp. 9-14.
19- Raqqa, Soumia (2018). The role of the Security Council in crisis management (the Syrian crisis as a model). Master's Thesis, Faculty of Law, Political and Administrative Sciences, Lebanese University, Lebanon.
20- Somaya, Merghad (2016). The role of the United Nations towards the Syrian crisis. Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Biskra, Algeria, p. 12.
21- Sheikh Ali, Bashar (2013). The path of a peaceful settlement of the Syrian crisis and the balance of power. The Egyptian Center for Strategic Studies and Research, Cairo, Egypt, p. 5.
22- Abu Ismail, Khaled (2013). The Syrian Crisis: Roots and Economic and Social Effects. Syrian Center for Policy Research, Damascus, Syria.
23-Al-Tayeb, Hamdan (2018). Settling the Syrian crisis in light of regional and international balances. Journal of Law and Political Science, University of Abbas Laghrour, Khenchelli State, Algeria.
24- Nahar, Hazem (2015). The Syrian Question: Developments and the Return of Politics. Al-Arabi Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar, p. 210.
25- SNAP, A virtual town hall for SNAP, WIC, and nutrition in the United State, America , 2014.